العدوان السعودي الإماراتي على اليمن:

دورة "حلزونية" لأطماع متوحشة

أحمد الحبيشي

في الدقائق الأولى من يوم السادس والعشرين من مارس ٢٠١٥م شنت الطائرات السعودية والإماراتية قصفاً جويّاً واسعاً على عدد من المعسكرات ومخازن الأسلحة والقواعد الجوية والبحرية والموانئ والمطارات والطرقات والجسور في عموم الجمهورية اليمنية. وذلك بالتزامن مع إعلان عادل الجبير (السفير السعودي آنذاك لدى الولايات المتحدة) من واشنطن بدء العدوان على اليمن، وتشكيل ما سُمِّي "التحالف العربي لإعادة الشرعية" بدعم لوجيستي عسكري وسياسي من الولايات المتحدة الأميركية.

لعل من نافل القول التأكيد على أن ثمّة أهدافاً وأطماعاً عسكرية وسياسية وجيوسياسية للعدوان قد انكشفت وظهرت إلى العلن بعد عجز جيوش ما يُسمّى (التحالف العربي لإعادة الشرعية) من حسم المعركة خلال شهر واحد وفقاً لخططه وتوقعاته، وذلك بفضل صمود وبطولات وتضحيات شعبنا والقوى الوطنية المناهضة للعدوان، إذ فشلت رهانات العدو السعودي وحلفائه من المرتزقة والنُخب السياسية القديمة في تحقيق أهداف العدوان خلال فترة قصيرة واقتسام كعكة النصر التي أضحت في الواقع بعيدة المنال عليهم.

في المقابل، لا يمكن تجاهل دور الصمود البطولي للشعب اليمني وانتصارات مقاتليه في العمق السعودي ومختلف جبهات القتال في صُنع معادلات ومتغيرات جديدة أضعفت بنيان تحالف العدوان السعودي الإماراتي وأصابته بالتصدع وأظهرت إلى السطح تناقضاته

وهشاشته، الأمر الذي أتاح للقوى الإمبريالية والصهيونية فرصاً لابتزاز دول العدوان تلك؛ مالياً وأمنياً وجيوسياسياً بذريعة دورها في نشر الإرهاب وتمويله، ومواصلة توريط تلك الدول في مستنقع الحرب العدوانية على اليمن من أجل زيادة فرص الابتزاز تلك.

فيما يتعلق بمسألة الإرهاب بصفة خاصة، كان واضحاً أن المستفيد الأكبر من العدوان هو الجماعات الإرهابية في اليمن، ولم يُخفِ وزراء خارجية بعض الدول الكبرى وبعض وكالات الأنباء الغربية والصحف الأميركية التعبير عن مشاعر القلق لانتشار وتنامي نفوذ تلك الجماعات الإرهابية تحت مظلة العمليات العسكرية للقوات السعودية والإماراتية في اليمن.

واقع الحال على الأرض أيضاً ظل يؤكد استعانة قوى العدوان بالجماعات الإرهابية في اليمن على أكثر من صعيد. فلم يكن أسلوب قوى العدوان متطابقاً في الاستعانة بالجماعات الإرهابية في المحافظات الجنوبية المحتلة تحت مُسمّى (المقاومة الشعبية)، فقد اتجهت الإمارات إلى التعامل مع الجماعات السلفية الجهادية، فيما تعاملت السعودية مع (القاعدة وداعش وأنصار الشريعة)، مما أدّى إلى تغوّل هذه الجماعات في بعض المدن والمحافظات الرئيسية وخاصة عدن وحضرموت وأبين وتعز.

كما أشرنا سلفاً، لعل أهم ما يُميِّز الأهداف والأطماع المشتركة لقوى العدوان على اليمن هو طابعها "الحلزوني" الذي يُجسِّد هشاشة التحالف السعودي الإماراتي، في ظل غلبة رواسب الصراعات والمطامع القديمة بين تلك الممالك الوراثية العائلية، وإصرار نخبها العائلية الحاكمة على بعث تلك الصراعات من خلال تدويرها "حلزونياً" إلى بدايات القرن التاسع عشر الميلادي عبر مفاعيل العدوان المشترك على اليمن، الأمر الذي أدى إلى دخول الكيان الصهيوني وحسابات الدول الاستعمارية في حقبة الحرب الباردة على خط هذا التدوير الحلزوني الانتحاري للمطامع والنزاعات القديمة.

الحال أن تحالف العدوان "غير المقدّس" على اليمن كشف تناقضات الطبيعة البدوية التناحرية للممالك العائلية الوراثية التي أضفت عليها الثروة النفطية قبل ٥٠ عاماً بعض القشور الحداثية الشكلية والمظهرية التي تُخفي تحتها ندوباً من الثارات البدوية والأطماع التوسعية التي تعود جذورها إلى عهود الغزوات الداخلية في نجد وصحراء وسواحل الخليج بين عبس وذبيان وكندة وربيعة بهدف السيطرة على المراعي ومصادر المياه وطرق القوافل

التجارية، وذلك قبل أن يأتي الإسلام ليدفع بالعشائر البدوية المتنازعة إلى فضاء الفتوحات والغزوات الخارجية. لكن بعد أفول عصر اقتصاد الخراج وظهور الاستعمار الذي أخضع مشائخ العشائر البدوية في اتفاقيات الحماية ودفع الرواتب مقابل الطاعة والولاء والخضوع والتبعية للمتروبول الاستعماري؛ ما لبثت تلك العشائر أن عادت وبصورة حلزونية إلى التنازع مجدداً على ملكية الأراضي وقطع الطرق ونهب القوافل والمراكب التجارية.

في السياق ذاته، كشفت العمليات العسكرية لقوى العدوان على اليمن عدم تطابق المصالح الإماراتية مع الأهداف السعودية التي تريد ضمان حدودها الجنوبية واستعادة أطماعها التاريخية في مد شبكة أنابيب لنقل النفط من شرق ووسط المملكة السعودية والربع الخالي إلى المحيط الهندي عبر محافظة حضرموت اليمنية. ولم يعُد خافياً على أحد أن الحاكم الفعلي لإمارة أبو ظبي (محمد بن زايد) قد بنى منظومة من الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية أثناء الحرب في المحافظات اليمنية الجنوبية المحتلة، لا علاقة لها بالأهداف المحددة في إعلانات "عاصفة الحزم" أو "إعادة الأمل" لاحقاً.

كانت السواحل والموانئ والجزر اليمنية عقدةً لحكام أبو ظبي منذ عقود. كما أن تمدُّد النفوذ الإماراتي نحو الجنوب الشرقي باتجاه الحدود العمانية تحديداً ظل حلماً عتيقاً لآل نهيان الذين كانوا حتى منتصف القرن الثامن عشر جزءاً لا يتجزأ من الإمبراطورية البحرية العمانية التي امتد نفوذها من السواحل العربية على ضفاف الخليج الفارسي والمحيط الهندي إلى ولاية زنجبار في شرق أفريقيا، وذلك قبل أن يسيطر الاستعمار البريطاني على هذه السواحل في القرن السابع عشر.

تأسيساً على ذلك وفّر العدوان على اليمن فرصة غير مسبوقة ساعدت حكام إمارة أبوظبي على الوصول إلى حدود سلطنة عُمان وميناء صلالة، والسيطرة الكاملة على كافة موانئ خليج عدن والبحر الأحمر والبحر العربي التي تنافس عليها فعلياً ميناء دبي وميناء أبوظبي، وذلك باستثناء ميناء الحديدة الذي فشلت قوى العدوان في السيطرة العسكرية عليه!!

لا ريب في أن ميناء عدن يُعد من أكبر الموانئ الطبيعية في العالم وأفضلها، وقد تم تصنيفه في الخمسينيات من القرن الماضي كثاني ميناء في العالم لتزويد السفن بالوقود بعد ميناء نيويورك. حيث يقع ميناء عدن على الخط الملاحي الدولي رابطاً بين الشرق

والغرب، ولا تحتاج السفن فيه لأكثر من ٤ أميال بحرية فقط لتغيير اتجاهها للوصول إلى محطة إرشاد الميناء. ولأهمية هذا الميناء الاستراتيجي، ترى الإمارات أنه يشكل أبرز التهديدات والتحديات التي يمكن أن تقضي على الأهمية الاستراتيجية لمدينة دبي، ولهذا فقد سعت باكراً لتعطيل الميناء المطل على مضيق باب المندب غربي محافظة تعز اليمنية، بما يحمله من أهمية استراتيجية كممر للتجارة العالمية، ومن ثم السيطرة العسكرية والسياسية على مدينة عدن عبر وجودها الميداني الذي أتاحه لها العدوان على اليمن، واستكمال سيطرتها تلك عبر حلفائها في بعض فصائل الحراك الجنوبي والحركات السلفية.

في السياق سالف الذكر، عززت الإمارات قبضتها الأمنية على عدن عن طريق تشكيل ما يُسمى (قوات الحزام الأمني) التي تتبعها مباشرة، وأوكلت مهمة إدارة "الحزام الأمني" إلى فصائل سلفية وحراكية موالية لها، إذ من خلال هذا الحزام تتحكم بالداخلين والخارجين إلى مدينة عدن، ويكون تعاملها مع المواطنين غالباً وفقاً لبطاقة الهوية، وقد سُجِّلت مضايقات تعرض لها أبناء المحافظات الشمالية وخصوصاً أبناء تعز، بمنعهم من دخول عدن.

محافظ عدن السابق عيدروس الزبيدي والوزير السلفي السابق هاني بن بريك يعدان أهم الشخصيات المتحالفة مع الإمارات والمدافعة عن مصالحها في اليمن، إذ أديا الدور المنوط بهما من خلال منصبيهما السياديين في عدن المحتلة، وذلك قبل أن يقوم (الفار هادي) بإقالتهما وإحالة الوزير بن بريك للتحقيق. وبعد إقالة هادي للرجلين من منصبيهما أطلقت سلطات الاحتلال الإماراتية الضوء الأخضر لتشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي، بما يتيح للإمارات أن تبقى بمثابة اللاعب المتحكم بتصعيد أو خفض الأصوات المطالبة بالانفصال حسب ما تقتضي مصالح تواجدها العسكري والاقتصادي والسياسي في اليمن جنوباً.

في واقع الحال، تهدف الإمارات من خلال فرض وجود مجلس الزبيدي وبن بريك (المجلس الانتقالي) والكيانات الأمنية الموازية إلى توسيع نفوذها العسكري في المناطق الساحلية والسيطرة على الموانئ اليمنية وهو هدف استراتيجي لتدخلها في الجنوب اليمني المحتل، حيث قامت بالسيطرة على مضيق باب المندب الذي يعد من أهم منافذ التجارة العالمية، وتفصل بين ضفتيه مسافة ٣٠ كيلومتراً (٢٠ ميلاً تقريباً) من رأس منهالي في

الساحل الأسيوي إلى رأس سيان على الساحل الأفريقي. فيما تفصل جزيرة بريم (مَيّون) اليمنية هذا المضيق إلى قناتين، الشرقية منها تعرف باسم باب اسكندر وعرضها ٣ كيلومترات وعمقها ٣٠متراً، والقناة الغربية التي تعرف بـ"دقة المايون" وعرضها ٢٥ كيلومتراً وعمقها يصل إلى ٣١ متراً، ما يمنح الجمهورية اليمنية أفضلية استراتيجية في السيطرة على الممر لامتلاكها جزيرة "بريم".

باتت الإمارات، بالسيطرة على المضيق البحري، تتحكم في حركة السفن التجارية مع حلفائها الدوليين والإقليميين بما فيهم إسرائيل، ما مكّنها أيضاً من التوجه شمالاً نحو باب المندب وميناء المخا والسيطرة عليهما لاستكمال هدفها المتمثل بالسيطرة على الموانئ اليمنية في السواحل اليمنية الغربية التي تُطل على البحر الأحمر وعلى رأسها مينائي الحديدة وميدي.

خلال دخول قواتها إلى سواحل المخا الاستراتيجية، عملت الإمارات على الاستعانة بقوات جنوبية حليفة لها في معركة المخا بقيادة وزير الدفاع الأسبق هيثم قاسم طاهر الذي عاد مؤخراً لقيادة قوات جنوبية تعتبر جزءاً من قوات الإمارات، على الرغم من أن سواحل المخا تتبع جغرافياً محافظة تعز اليمنية، وهو ما أثار المخاوف لدى الكثيرين من بروز الأطماع التوسعية للإمارات والتي تنفذها عبر حلفائها الرئيسيين المتمثلين بالحراك الجنوبي والجماعات السلفية، في إطار دورها الذي انحصر في العمليات العسكرية على المناطق الساحلية قبل أن تتدخل أخيراً في مأرب، وتمسك ملف تعز رسمياً[1].

تسعى الإمارات اليوم للسيطرة على ميناء الحديدة في إطار معركة الساحل الغربي والتي أعلن عنها قبل أشهر، وهو الميناء الذي يتبنى المبعوث الأممي ولد الشيخ مشروعاً تسعى قوى العدوان من خلاله إلى تحقيق نصر بلا حرب، من خلال المطالبة بتسليمه لطرف ثالث، وهو ما ترفضه بحزم القوى الوطنية المناهضة للعدوان.

رؤية أميركية لطموحات الإمارات:

كتب السفير الأمريكي (الأسبق) في اليمن ونائب الرئيس التنفيذي لمعهد دول الخليج العربية في واشنطن (ستيفن سيش) تقريراً نشره على الموقع الالكتروني للمعهد: "إن

١- شبكة CNN الإخبارية.

السعودية التي نظمت التدخل العسكري في الحرب اليمنية لإعادة الرئيس عبد ربه منصور هادي تجنبت حتى اللحظة مناقشة الاستراتيجية التي ينفذها الإماراتيون في الجنوب وطرح أسئلة حول تصرفاتها بشأن مستقبل دولة يمنية موحدة ودعم هادي"[1]. ولفت السفير سيش إلى أنه على الرغم من وضوح جدول أعمال الإمارات "الطموح" في الجنوب اليمني إلا أن الاختلافات بين الإمارات وحكومة هادي "المنفي" أصبحت تتزايد، بل وبكثير من الفزع، لدى هادي. كما أشار السفير أيضاً إلى أن محللاً بارزاً في الخليج قال إن الرياض لا تصر على خروج اليمن من الصراع الحالي كدولة موحدة، ولكنها لا تملك رؤية بعد أن طالت الحرب وتغيّرت المعادلات وموازين القوى في كل الاتجاهات!!

في المقابل، يرى السفير سيش أن ذلك الحديث يتناقض مع وجهة نظر هادي في المسألة، حيث قام من جانبه بالرد على خصومه المحليين من خلال مراسيم أطاحت بعدد من المسؤولين المرتبطين بدولة الإمارات، بما يظهر انزعاجه من تعاونهم الظاهري مع الامارات بشأن مسائل داخلية، مشيراً (أي السفير سيش) إلى أن ما أسماها "استثمارات الإمارات" - على الرغم من الأزمة مع هادي - تواصل جذب الانتباه في جنوب اليمن، لافتاً إلى قيام الإمارات بإنشاء مهبط طائرات على جزيرة بريم وسط باب المندب الاستراتيجي والذي يمر من خلاله قرابة ٤ ملايين برميل نفط يومياً، وذلك إلى جانب قيامها بإنشاء وجود عسكري لقواتها الخاصة في عدن عام ٢٠١٥م، في ظل ما يبدو (وفقاً للسفير سيش) أن السعوديين وافقوا بالفعل على تحمل الجنوبيين لمسؤولية إدارة مناطقهم بالتنسيق مع الإمارات.

على صعيد استثمارات الإمارات "الاستعمارية" تلك في الجنوب، قال السفير سيش إن أبو ظبي قامت بتشييد أبنية ممتدة في جميع الموانئ اليمنية الرئيسية من المكلا شرقاً إلى المخا على ساحل البحر الأحمر لتسخير كافة الإمكانات الاقتصادية كجزء من عملية بناء إمبراطورية بحرية أوسع نطاقاً على المدى الطويل. وفي الصدد ذاته، أشار السفير إلى حماس الإمارات لهجوم برمائي على ميناء الحديدة الاستراتيجي لانتزاعه بأي وسيلة سلمية أو عسكرية حتى لو ظهر أنه غير مدرج ضمن أي عملية عسكرية وشيكة.

يخلص السفير سيش في بحثه ذاك إلى أنه وعلى الرغم من استمرار الحرب وعدم ظهور ملامح واضحة في الأفق، يبدو أن الإماراتيين مصممون على تحويل تركيزهم في اليمن

1 -http//:strategy-watch.com

من العمل التكتيكي قصير الأجل إلى إمبراطورية بحرية استراتيجية طويلة المدى، مضيفاً كذلك: "يبدو أن الركود السائد في المعارك يخفي خططاً تسير عليها الإمارات لدعم استثمار أطول أجلاً في اليمن قد يتضمن إعادة رسم خارطة البلد"[1].

عيون حكام الإمارات تتجه إلى ميناء عدن:

في عام ٢٠١٣م تلقت الإمارات صفعة كبيرة في عدن، حين أقدمت الحكومة اليمنية، تحت ضغوط شعبية، على إلغاء عقد منحت بموجبه شركة (موانئ دبي العالمية)، التي تدير اليوم أكثر من ٧٠ ميناءً حول العالم والمملوكة لإمارة دبي، حق إدارة ميناء عدن بما يشمل ميناء المعلا ومحطة كالتكس للحاويات، لمدة مائة عام قادمة!

لقد كانت تلك الصفقة فضيحة بكل المقاييس، ليس بسبب مدتها فحسب، وليس حتى بفعل العمولات والرشاوى التي دفعتها حكومة الإمارات لتمريرها، ولكن الأهم أن الصفقة كانت تمثل موافقة ضمنية على تخلي اليمن عن حق إدارة أهم موانئها لصالح بلد منافس. فمع موقع ميناء عدن الاستراتيجي، وعمق مياهه التي تسمح باستقبال سفن حاويات ذات أحجام كبيرة، وكذا طقسه المستقر الذي جعله موقعاً مثالياً للتزود بالوقود، كان بمثابة الميناء المنافس الأول لمينائي (جبل علي) و(راشد)، وهما الميناءان الأكثر أهمية واستراتيجية في دولة الإمارات.

مع حلول عام ٢٠١١م صارت نوايا "موانئ دبي" في عدن واضحة تماماً. فبالرغم من أن الاتفاق الأساسي نص على استثمار مبلغ ٢٢٠ مليون دولار لتطوير البنية التحتية لميناء عدن وزيادة سعته من ٥٠٠ ألف حاوية، وهو الرقم الذي حققه الميناء في عام ٢٠٠٧م قبل تسليمه للشركة الإماراتية، إلى ٩٠٠ ألف حاوية؛ إلا أن ما حدث في عام ٢٠١١م كان العكس كلياً. ففي ذلك العام انخفضت السعة الاستيعابية للميناء إلى ١٣٠ ألف حاوية فقط، تبعتها زيادة طفيفة إلى ٢١٢ ألف حاوية عام ٢٠١٢م، وهو رقم ينقص كثيراً عن سعة الميناء وقت استلام دبي إداراته، فضلاً عن التدهور السريع في حالة البنية التحتية للميناء، والإهمال الشديد في صيانة معداته.

لم تقتصر الأمور على ذلك فحسب، بل إن "موانئ دبي" أقدمت منذ الوهلة الأولى لتسلمها

١- المرجع السابق.

زمام الأمور في الميناء على رفع التعريفة بنسبة ٨٠٪ بدلاً من تقديم التسهيلات كباقي الموانئ لكسب رضا الخطوط الملاحية العالمية، ما تسبّب في نفور تلك الخطوط الملاحية من الميناء، وعدم المرور عليه تفادياً للكلفة الباهظة، ناهيك أيضاً عن رداءة الخدمة المقدمة التي بلغت حد تعطل نظام الميناء الحاسوبي المنظم للعمل(١).

كما تعطلت خطوط ملاحية حيوية كخط "بيه آي إل" (PIL) الذي كان يعد الخط الملاحي الأساسي المشغل للميناء، في حين أقدم الخط الملاحي الآخر "أي بيه إل" (APL)، الذي يعتبر الخط الأساسي الثاني في ميناء عدن على تحويل مسار حاويات الترانزيت التابعة له إلى الموانئ المجاورة. وبينما نص الاتفاق الأصلي لتشغيل الميناء على أن تقوم "موانئ دبي" بتطوير المرحلة الثانية من محطة كالتكس للحاويات بطول ٤٠٠ متر لاستقبال البواخر العملاقة؛ لم يتم استكمال هذه المرحلة أبداً.

امتداداً لتلك الرؤية الإمارتية "التآمرية" إزاء ميناء عدن، جاء اقتراب معارك عدن في متزامناً مع هواجس أبوظبي حول المخاطر التي تهدد طموحاتها الاقتصادية في القرن الأفريقي، فضلاً عن أجندتها الناشئة لإبراز قوتها العسكرية بشكل مباشر في المنطقة ذاتها، وهو ما دفع الإمارة إلى تغيير نظرتها إلى التحالف السعودي، في تحول جاء متزامناً بدوره مع حاجة سعودية ماسة لمشاركة إماراتية عسكرية أكثر فاعلية، بعد فشلها في إقناع أي من باكستان أو مصر بإرسال قوات برية. ومع حلول الثالث من أغسطس ٢٠١٥م كانت القوات التي تقودها الإمارات العربية المتحدة تتوغل في عدن محققة السيطرة على قاعدة العند الجوية شمال غربي المدينة، والتي تحولت بحكم الواقع إلى مقر قيادة قوات الإمارات والمليشيات المحلية المتحالفة معها، بما يعني أن عدن قد عادت من جديد إلى القبضة الإماراتية، ولكن هذه المرة ليس عبر اتفاق لإدارة الميناء، بل عبر وجود عسكري فعلي يبدو أن مجرد استعادة السيطرة الاقتصادية من جديد على ميناء عدن أصبحت اليوم أدنى أهدافه، بينما تتعاظم وراءه أهداف أخرى أكبر(٢).

لم تكن "عدن" إذاً أكثر من مجرد بداية استكشفت خلالها أبوظبي (عاصمة النفط والمال) الرائحة النفاذة للقوة. وبقدر ما أعاد غزو اليمن تعريف عقيدة الإمارات ونقلها من

١- صحيفة لوفيجارو الفرنسية.

٢- وكالة AFP الفرنسية.

عالم مسالم للأعمال التجارية أو حتى محطة مركزية لممارسة نفوذ القوة الناعمة لدولة تمارس النفوذ العسكري خارج حدودها، أو "إسبرطة صغيرة" بتعبير وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس؛ فإن الغزو أعاد أيضاً تعريف دور أسهم القوة الإماراتية، وفي مقدمتها ذراعها الأهم: "موانئ دبي العالمية". إذ تعيد الشركة الإماراتية الأبرز اليوم اكتشاف نفسها كأداة من أدوات النفوذ الإماراتي. فبالنسبة لإمارة "بن زايد" لا يمكن الفصل بين الاقتصادي والعسكري، فكلاهما يدور بشكل واضح حول "السيطرة البحرية".

لقد أدت تلك الرؤية بشكل كبير لتحويل "موانئ دبي" إلى قاعدة ارتكاز لذراع عسكري إماراتي يناسب طموحات أمير أبوظبي. فلم يعد النشاط التجاري البحري لهذه الدولة الخليجية مرتهناً لقوتها المالية الناعمة كما كانت الأمور قبل، فاليوم، وفي منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر على وجه الخصوص، أينما ظهرت "موانئ دبي" فإن علينا أن ننتظر ظهور القوة العسكرية لـ "إسبرطة الصغيرة"، وهو ما تشهده المنطقة كلها اليوم، بداية من اليمن وليس انتهاء بإريتريا أو الصومال.

مع قيام الإمارات بالتأسيس لنفوذها في عدن، كانت في الوقت نفسه تستثمر في أصولها داخل إريتريا على الضفة الأخرى لمضيق باب المندب. بدأ ذلك الأمر في النصف الثاني من عام٢٠١٥م بعقد إيجار أبرمته "موانئ دبي العالمية" لتطوير ميناء عصب الإريتري "البدائي" على البحر الأحمر. وعلى مدار الأشهر التالية، وبهدوء تام ودون صخب يذكر، كانت الإمارات تعزز بنيتها التحتية العسكرية في عصب مؤسِسَة أول قاعدة عسكرية فعلية لها خارج حدودها، وتشمل أصولاً جوية مجهزة لنشر سرب كامل من طائرات (ميراج٢٠٠٠) الفرنسية الصنع، أو طائرات (سي-١٧) و(سي-١٣٠) التابعة لسلاح الجو الإماراتي، إضافة إلى وحدة أرضية بحجم كتيبة مدرعة مجهزة بدبابات (ليكريك) الفرنسية، فضلاً عن منشآت تدريب للمليشيات اليمنية المحلية أو حتى قوات مرتزقة (الجنجويد) و(بلاك ووتر) قبل نقلها إلى اليمن[1].

بحلول أوائل العام الماضي (٢٠١٦م) كان مطار أسمرة في إريتريا الذي تولت الإمارات مهمة تطويره أيضاً، يستقبل مروحياتٍ هجومية من طراز (أباتشي) تابعة لقيادة الطيران المشتركة الإماراتية، بالإضافة لمروحيات (تشينوك) و(بلاك هوك) تابعة للحرس الرئاسي

١- قناة الميادين اللبنانية.

الإماراتي للقيام بعمليات في اليمن، وبالفعل قامت تلك الطائرات لأول مرة بتنفيذ طلعات هجومية فوق مضيق باب المندب انطلاقاً من قاعدتها في عصب. كما جرى تدريب الطيارين الجدد في جيش (الفار هادي) على مروحيات أعطته الإمارات إياها، وتم التدريب في قاعدة عصب أيضاً، وذلك قبل نقلهم إلى قاعدة العند الجوية في عدن، والخاضعة بدورها للسيطرة الإماراتية كما سبق أن أسلفنا. كما جرت عمليات نقل للآلاف من اليمنيين الذين دربتهم أبوظبي من عصب إلى عدن مع كتائب كاملة من المقاتلين الإريتريين والصوماليين والجنجويد وبلاك ووتر، حيث يعمل أولئك جميعاً اليوم تحت القيادة الإماراتية في المدن اليمنية الساحلية.

من إريتريا إلى الصومال، وفي الوقت ذاته الذي كانت الإمارات تكثف فيه نشاطها في عدن وعصب، قامت أبوظبي بتوسعة شراكتها مع أجهزة الأمن والمخابرات الوطنية في الصومال، وذلك عبر افتتاح مركز تدريب جديد لقوات المغاوير الصومالية بإشراف القوات الخاصة الإماراتية. بالإضافة كذلك لتزويدها لقوات الأمن الصومالية بناقلات جند مدرعة وشاحنات مياه ودراجات نارية لصالح وزارة الأمن الداخلي، ناهيك عن تعهدها بدفع رواتب قوات الأمن الحكومية لمدة أربع سنوات[1].

في أبريل ٢٠١٦م، وفي السياق ذاته، وقعت منطقة (بونت لاند) شبه المستقلة في شمال شرقي الصومال اتفاقية امتياز مدتها ٣٠ عاماً مع (شركة موانئ دبي) لتطوير وإدارة ميناء متعدد الأغراض في مدينة (بوصاصو) على مرحلتين بتكلفة تقديرية بلغت حوالي ٣٣٦ مليون دولار. وقد جاء التوقيع على الصفقة بعد مرور أسابيع فقط من التوقيع على صفقة مع منطقة (جمهورية صومالي لاند) تسمح للإمارات أيضاً بإنشاء قاعدة عسكرية في ميناء (بربرة). وفي العام الماضي، كانت صومالي لاند أعلنت بدورها عن صفقة بقيمة ٤٤٢ مليون دولار مع شركة موانئ دبي العالمية لرفع مستوى الميناء في بربرة، وإنشاء مركز تجاري إقليمي على ساحل البحر الأحمر[2].

من القرن الأفريقي إلى أرخبيل سقطرى:

يثير الاهتمام الإماراتي المبالغ فيه بأرخبيل سقطرى الكثير من التساؤلات، خاصة بعد

١- صحيفة الجارديان البريطانية.

٢- شبكة سبوتنك الروسية.

تسريب معلومات حول تحضيرات تجري لربط الجزيرة بشركة اتصالات إماراتية، وإعلان (طيران الاتحاد) المملوك لإمارة أبوظبي تسيير ثلاث رحلات أسبوعيّاً بين العاصمة الإماراتية وسقطرى اليمنية، وهو ما يعد اهتماماً مبالغاً فيه نسبة إلى حجم النشاط في الجزيرة. وبالنظر إلى أن أبوظبي لا تسيّر رحلات منتظمة مع "عدن" نفسها، وهي تحركات دفعت مكتب الرئيس (الفار هادي)، المقيم بالرياض، للتحذير من "الأطماع الإماراتية في الجزيرة".

مع كل ذلك، فإن هناك مشروعين أعلنت عنهما الإمارات في الجزيرة يثيران القدر الأكبر من الريبة: الأول هو بناء (مطار سقطرى) ومنشآت البنية التحتية السياحية المرافقة له والتي ستتطلب تشريد جزء كبير من السكان المحليين، وربما طرد الناس من أكثر الأماكن المرغوبة من أجل إفساح المجال للسياح الغربيين، أما المشروع الثاني والمتوقع بالتبعية، فهو مشروع إنشاء قاعدة عسكرية خاصة في اليمن لإيواء ٢٣٠٠ جندي يمني من سكان الأرخبيل الذين سيتم نقلهم إلى الإمارات للتدريب، قبل شحنهم إلى الجزيرة من جديد ليمثلوا قوة عسكرية محلية.

في واقع الحال، تسير الإمارات في سقطرى على خطى أحلام الماضي القريب للأميركيين، بل إنها تبدو راغبة في الذهاب إلى مدى أبعد في السياق ذاته، وذلك وفقاً لتقارير تشير إلى أن ولي عهد أبوظبي يخطط أيضاً لنشر قوة عسكرية ساحلية في جزيرة ميون قرب شواطئ عدن. وتنسجم تلك التحركات الإمارتية مع الترتيب الإقليمي الجديد الذي تنتهجه البحرية الأميركية بشأن السيطرة على باب المندب، والذي يمنح أدواراً أكثر فاعلية للقوات البحرية الإماراتية والسعودية والمصرية في مكافحة القرصنة ومواجهة احتمالات "التمدد الإيراني"، مما يفسر استثمار الإمارات خلال العامين الماضيين في تعزيز قواتها البحرية بشكل ملحوظ، بما يشمل إدراج أسلحة جديدة تشمل غواصات وسفن تدخل سريع وأنظمة ملاحة مائية، وصولاً إلى خطط لتمويل شراء حاملات مروحيات متنوعة، كما يفسر أيضاً الدعم المادي الذي قدمته الإمارات لخطط تسليح البحرية المصرية، وعلى رأسها حصولها على سفن ميسترال الفرنسية، وإنشاء الأسطول المصري الجنوبي على البحر الأحمر[1].

١- صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية.

يبدو أن خطط الإمارات إزاء سقطرى تسير بانتظام حتى الآن وعلى قدم وساق، بما في ذلك اقتراح الوحدة العسكرية "السوقطرية"، التي تبدو منسجمة مع الوحدات العسكرية الخاصة التي أنشأتها الإمارات في أجزاء أخرى من جنوب اليمن، حيث أنشأت أبوظبي في كل من حضرموت وعدن وحدات عسكرية خاصة مستقلة عن بعضها البعض وعن أي نظير يمني، يتم تمويلها وإدارتها بالكامل من الإماراتيين. ويمكن القول إن تشكيل تلك الوحدات يمثل الفصل التالي في خطة "بن زايد" التوسعية في اليمن، وذلك ضمن مخطط الاستثمار الإماراتي الذي يهدف بالأساس إلى حماية نفوذها البحري، حتى لو كان ثمن ذلك هو تقسيم اليمن بأكمله.

الفار هادي يفقد السيطرة:

في قصر البحر في أبوظبي، وعلى بعد ثلاثة آلاف ميل عن عدن، جرى اجتماع في ٢٧ فبراير ٢٠١٧م جمع بين محمد بن زايد وعبد ربه منصور هادي. وخلال الاجتماع، الذي تم عقده بوساطة سعودية، أعرب بن زايد لهادي عن قلقه إزاء نفوذ التجمع اليمني للإصلاح في حكومته، متهماً ١٤ شخصاً من قادة الفرع اليمني لجماعة الإخوان المسلمين (الإصلاح) بأنهم على علاقة مع تنظيم القاعدة. وقد خرج هادي من الاجتماع مع وعد بالتحدث إلى محمد اليدومي (زعيم حزب الإصلاح) بشأن أولئك القادة الاصلاحيين.

في حقيقة الأمر، كان الاجتماع محاولة سعودية للتوفيق بين هادي والإمارات، وذلك على خلفية أزمة مطار عدن الشهيرة التي اندلعت في فبراير ٢٠١٧م، حين حاول هادي استعادة السيطرة العسكرية على المطار من قوات الحزام الأمني (المليشيا التي تديرها الإمارات في عدن)، لصالح قوات الحماية الرئاسية التي يديرها ناصر عبد ربه (نجل هادي)، مما تسبب - حينها - في نشوب معارك واسعة بين الطرفين، واتهام هادي خلال تلك المواجهات الإمارات - صراحة - بمحاولة احتلال اليمن.

لكن يبدو أن اجتماع فبراير ٢٠١٧م "البروتوكولي" لم يسفر عن كثير من التقدم، وذلك ما أظهرته قرارات هادي في أواخر أبريل ٢٠١٧م، والتي تضمنت إقالة المسؤولين المقربين من دولة الإمارات العربية في عدن وعلى رأسهم محافظ عدن (عيدروس الزبيدي) ووزير الدولة (هاني بن بريك). وقد ردت الإمارات على تلك القرارات سريعاً من خلال رعايتها تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي بقيادة الزبيدي وبن بريك، وذلك في تلويح من الإمارات

بإلقاء ثقلها كاملاً خلف ملف انفصال الجنوب.

لقد كانت قرارات "الفار هادي" بمثابة رد فعل واضح لشعوره بفقدان السيطرة على عدن لصالح رجال أبوظبي من السياسيين وضباط الاستخبارات العسكرية، والأهم لصالح رجالها العسكريين وهم الآلاف من أعضاء مليشيات "الحزام الأمني" التي تديرها أبوظبي. إلا أن ذلك لم يلغِ حقيقة أن رجال أبوظبي وقوات الحزام الأمني أصبحت بحكم الواقع القوة الأكثر نفوذاً في عدن ومحافظات الجنوب، لدرجة أنها تدير اليوم بالمشاركة مع أبوظبي ثمانية سجون سرية لتعذيب معارضيها وفق تقرير شهير أذاعته قناة الجزيرة مؤخراً.

الحاصل أيضاً أن احتجاج هادي على سلوك أبوظبي لدى رعاته السعوديين لم يغير من ذلك الواقع شيئاً، فقد فشل محمد بن سلمان خلال اجتماع عقد في العاصمة السعودية الرياض في مايو ٢٠١٧م في ثني محمد بن زايد عن دعم المجلس الانتقالي الجنوبي، ناهيك عن جدوى خوض نقاش حول إمكانية إخضاع قوات الحزام الأمني لسلطة هادي، وذلك ما بدا أنه بمثابة إعلان واضح من قبل أبوظبي أنها لم تعد تعمل تحت قيادة السعودية في اليمن، وأنها تستقل بأطماعها وقيادتها الخاصة.

حاطب النار:

حاول (الفار هادي) توجيه رسائل إلى السعودية في مقابلة أجرتها معه صحيفة عكاظ السعودية في ٢ مارس ٢٠١٦م، وتضمنت ما يبدو أنها رؤيته التي صاغها على ضوء تجربته مع المخابرات البريطانية لمحاصرة الأطماع الإماراتية التي من شأنها عرقلة مشروعه المشترك مع السعودية. وقد أثارت تلك المقابلة الصحفية جدلاً واسعاً بالنظر إلى خطورة ما جاء فيها من قضايا وإشكاليات، الأمر الذي يستوجب التمعُّن في قراءتها وتحليلها.

قبل أن ننتقل إلى تحليل نص المقابلة في النقاط التالية، يتوجب الاهتمام بالمقدمة الصحفية المتميزة التي أفردتها صحيفة عكاظ لتلك المقابلة، وما تضمنته كذلك من سيرة ذاتية مزيفة لشخصية الرجل وتاريخه العسكري والسياسي. فالمثير للانتباه في تلك المقدمة حرص الصحيفة على الإشارة إلى قضية هامة تُفسر توقيت نشر المقابلة وأهدافها. إذ تقول الصحيفة إنه لم يكن سهلاً عليها إقناع عبدربه منصور بالخروج من صمته، وتخصيص "بضع ساعات" للإدلاء بحديث صحفي مطوّل، مشيرةً إلى أنها ظلت تتابع عبدربه منصور للإدلاء بحوار صحفي لكنها كانت مهمة صعبة حتى وافق الرجل من تلقاء نفسه، واتصل

بعد طول متابعة شاقة له، وأخبر الصحيفة بتجاوبه وترحيبه بالتحدث إلى "عكاظ".

بوسع القارئ لأفكار هذه المقابلة الصحفية وتوقيتها ملاحظة حقيقة بارزة لا تخفى عن العقل، وهي أن عبدربه منصور يعيش مأزقاً شخصيّاً مُكمِّلاً لمأزق العدوان السعودي على اليمن، وذلك بعد أن تجاوز العام الثاني (عند نشر المقابلة في العام الماضي) دون أن يحقق أهدافه السياسية والعسكرية، بما في ذلك المناطق الجنوبية التي نجح في احتلالها والسيطرة عليها بعد انسحاب الجيش واللجان الشعبية منها في منتصف أغسطس ٢٠١٥م.

لعل أهم ملامح المأزق سالف الذكر أن المناطق الجنوبية تشهد تمدداً وتغوُّلاً للتنظيمات الإرهابية، وذلك باعتراف مجلس الأمن الدولي والكثير من الدول والمنظمات الإنسانية، حيث تسيطر تلك التنظيمات على محافظات عدن وحضرموت ولحج وأبين والشريط الساحلي الممتد من شقرة وأحور في محافظة أبين حتى سواحل شبوة ومدينة المكلا بمحافظة حضرموت. ويحدث ذلك وسط عجز تام لجيوش الاحتلال التي تتهرب عن القيام بمسؤولياتها القانونية تجاه الأراضي التي تحتلها.

زاد من ذلك المأزق الشخصي لهادي مأزق العدوان السعودي ذاته، وذلك في ظل فشله الذريع في تحقيق أي تقدم في المناطق الشمالية، وتوالي هزائم عملائه في جبهات الحروب الداخلية التي قام بإشعالها وتسليحها وتمويلها وتوفير غطاء جوي لها على مدار الساعة ليلاً ونهاراً بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الحروب، ناهيك عن الخسائر المادية والبشرية والأخلاقية التي تكبدتها قوات الاحتلال ومرتزقتها في مأرب وتعز والجوف وميدي والطوال وباب المندب. وقد بلغ مأزق العدوان ذروته جراء تعالي أصوات الاستنكار والإدانة لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها قوات العدوان والاحتلال السعودي والإماراتي من خلال استخدامها للأسلحة المحرمة دوليّاً، وممارسة جرائم الإبادة الجماعية وتدمير البنى التحتية المدنية، وفرض الحصار الاقتصادي الجائر بهدف تجويع وتركيع ملايين المواطنين.

إجمالاً، لا ريب أن الموافقة المفاجئة للرئيس المنتهية ولايته وصلاحيته على إجراء هذه المقابلة الصحفية تُشير إلى المأزق الشخصي لهادي ولقوى العدوان، وكذا الإفلاس السياسي والأخلاقي العميق للحكومة العميلة وطابور الخونة والعملاء والمرتزقة الذين باعوا ضمائرهم وسخّروا أنفسهم لخدمة العدوان ومخططاته. ومن ذلك المنطلق تظهر أهمية تحليل

مضمون نص المقابلة في النقاط التالية بأسئلتها وأجوبتها وأفكارها، وصولاً إلى تدوير زواياها الحادة بما يساعد على الكشف عن المزيد من بواطن المأزق الراهن لكل تلك الأطراف، ومراهناتهم الخاسرة.

الترحيب ببناء قواعد عسكرية سعودية وتجنيد اليمنيين لحراسة الأمن السعودي:

تجاهل هادي في هذه المقابلة الصحفية حقائق التاريخ الحضاري لليمن منذ آلاف السنين قبل تأسيس المملكة العربية السعودية التي لا يتعدى عمرها سبعين عاماً، حيث قال إن السعودية واليمن جسد واحد! زاعماً أن حكومته العميلة تستعد الآن لتكوين جيش من (العساكر) يصل قوامه إلى ٣.٧ مليون شخص. كما مضى هادي في إهانة الشعب اليمني قائلا: "الله منحكم اليمنيين ثروة بشرية ولديهم استعداد ليكونوا عساكر، ولدي الآن ستة ملايين شاب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٨ سنة جاهزون، وتم تدريب مليون منهم، ويمكن الاستفادة منهم كما كانت تفعل بريطانيا في الجنوب، كانت تتعاقد مع مليون لأربع سنوات، ثم تسرحهم وتتعاقد مع مليون آخر، وأنتم يمكن أن تستفيدوا من هذه التجربة، وتضعوا هؤلاء الشباب على الحدود السعودية الجنوبية لحمايتها ومنع تهريب السلاح والمخدرات".

في واقع الحال، وبغض النظر عن حقيقة ما يتضمنه كلام هادي أعلاه من إهانة لكرامة الشعب اليمني، لا يمكن تحليل ذلك النص موضوعيّاً وتاريخيّاً ومن ثم الرد عليه بدون التعرف على حقيقة حجم ونوع القوات العسكرية للاستعمار البريطاني والقوات المحلية التي أنشأها في المحميات الشرقية والغربية لمساعدته في حماية الجنوب المحتل من الداخل في حقبة الاستعمار والاحتلال، وذلك استناداً إلى اتخاذ هادي نفسه تلك المسألة كشاهد مؤيد لطرحه وعرضه الفاسد أصلاً من الناحية الوطنية.

- قوات المحميات الشرقية:

استناداً إلى الكتاب السنوي لوزارة المستعمرات في حكومة الاحتلال البريطاني، الصادر عام ١٩٦٠م، كانت قوات المحميات الشرقية تتكون على النحو الآتي:[1]

١ - جيش البادية الحضرمي (قوة تتبع إدارة المعتمد البريطاني في المحميات الشرقية) ويتكون من ٩٢٤ فرداً بينهم ٣٧ ضابطاً بريطانياً هنديّاً وأردنياً.

١- **الكتاب السنوي لوزارة المستعمرات البريطانية**، لندن، ١٩٦٠م.

٢ -قوة حراسة بان أمريكان ٤٦٩ فرداً بينهم ١٦ ضابطاً بريطانياً وأردنيّاً.
٣ -جيش المكلا النظامي (قوة تتبع السلطنة القعيطية) يتكون من ٤١٢ فرداً، بينهم ٢٤ ضابطاً من الهند.
٤ -بوليس المكلا (الشرطة القعيطية المسلحة) ويتكون من ١٨٦٤ فرداً معظمهم من يافع.
٥ -حرس الجمارك القعيطية ويتكون من ١٥٠ فرداً معظمهم من يافع.
٦ -حرس السجون القعيطية ويتكون من ٣٥ فرداً.
٧ -الشرطة الكثيرية المسلحة وتتكون من ٢١٤ بينهم ٩ ضباط بريطانيون.
٨ -الحرس الواحدي القبلي ويتكون من ٢٥٦ فرداً.
٩ -الحرس القبلي لمشيخة بير علي ويتكون من ٣٠ فرداً.
١٠ -الشرطة المسلحة لسلطنة المهرة وتتكون من ١٢٠ فردا بينهم ١٢ ضابطاً بريطانياً وأردنياً، وكانت تتبع جيش البادية الحضرمي في الموازنة المقدمة من وزارة الدفاع البريطانية تحت مسمى (الجناح المهري).

تاريخيّاً، تم دمج كل تلك القوات في ميزانية واحدة بعد عام ١٩٦١م. وفي عام ١٩٦٦ قامت وزارة المستعمرات البريطانية بزيادة عدد ورواتب جميع قوات الجيش والقوى الأمنية في المحميات الشرقية، حيث وصل إجمالي عدد تلك القوات ٨١٤٠ فرداً.

- قوات المحميات الغربية:

استناداً إلى الكتاب السنوي نفسه - سالف الذكر - والصادر عام ١٩٦٣م، كانت قوات المحميات الشرقية تتكون على النحو الآتي:

١- الحرس الحكومي ويتكون من ١٥٠ فرداً (من ضمنهم عبدربه منصور هادي)، وكان لهذه القوة ١٣ مركزاً في الولايات والسلطنات المحميّة، وجميعها كان مرتبطاً لاسلكياً بإدارة قلم المخابرات البريطانية في عدن.
٢- القوات القبلية المعروفة باسم (شبرد) وتتكون من ١٩٤٠ فرداً، وكانت مهام هذه القوة حراسة الموظفين البريطانيين وضباط الاستخبارات البريطانية في المحميات أو القيام بالعمليات ضد التمردات القبلية بالتعاون مع قوات القبائل. كما توزعت مهام القوات القبلية على السلطنات والإمارات والمشيخات في المحميات الغربية بما لا يزيد عن ٩٠ شخصاً ولا يقل عن ٥٠ شخصاً لكل واحدة منها. وبحسب الكتاب السنوي

للمستعمرات لعام ١٩٦٠م فقد وافق وزير المستعمرات البريطانية (١٩٥٨م ـ ١٩٥٩م) على توسيع الحرس الحكومي بعدد ٦٠٠ جندي، وذلك بموجب برقيته رقم ١٤٤٠ بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٥٨م، كما وافق في برقية الحكومة رقم ٢٣٠١ بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٥٨م على تجنيد ٤٠٠ جندي فقط في القوات القبلية (شبرد) بإجمالي ١٠٠٠ جندي وضابط.

لعل مما له دلالة معتبرة في هذا المقام، أن مهام تلك القوات المحلية كانت تتركز في قمع الانتفاضات القبلية خلال الخمسينات والتجسس على العناصر الوطنية في المحميات، فيما تمحورت مهام جيش (الليوي) في الدفاع عن الحدود في مواجهة الحكومة المتوكلية في شمال اليمن قبل قيام ثورتي ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م و ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م.

فيما يتعلق بالحرس الملكي، تم بعدُ تأسيس اتحاد إمارات الجنوب عام ١٩٥٩م تحويل تسميته إلى (الحرس الاتحادي الأول)، وبلغ تعداده ٢٢٤٤ فرداً، كما تم تحويل قوات الحرس القبلي للولايات الست إلى قوة واحدة باسم (الحرس الاتحادي الثاني) وتعداده١٦٥٩ فرداً.

في تاريخ ٢٣ فبراير ١٩٦٦م أعلنت بريطانيا سياستها الجديدة شرق السويس، وأوضحت أنها قررت إغلاق قاعدتها العسكرية في عدن ومنح الجنوب العربي استقلاله في يناير ١٩٦٨م، وبعد ذلك وصل اللورد (بيزويك) إلى عدن ليحيط عملاءه من المستوزرين والسلاطين برفع رواتب ضباط الجيش والحرس الاتحادي، وتوسيع عدد قوات الجيش والحرس وتحسين مستوى التسليح لمواجهة المنشقين والإرهابيين [كان يقصد بذلك مناضلي١٤ أكتوبر]. وبذلك وصل عدد القوات المحلية عشية الاستقلال إلى المستوى التالي:

١ - الجيش النظامي في المحميات الغربية، ويبلغ عدد أفراده ٥٥٠٠ جندي وضابط موزعين على خمس كتائب عسكرية وكتيبة تدريب ومخازن للمستودعات وسرية سيارات مصفحة وسرية إشارات واتصالات عسكرية وسرية طبية.

٢ - الحرس الاتحادي الأول، ويبلغ عدد أفراده ٢٥٠٠ موزعين على ثلاث كتائب بواقع ٥٥٠ فرداً في الولايات.

٣ - الحرس الاتحادي الثاني، ووصل عدد أفراده إلى ٢٥٠٠ فرد من البوليس المسلح موزعين على عدد من مراكز البوليس في ولايات الاتحاد وعواصمها.

٤ - بوليس عدن، وكان يتكون من ١٠٦٠ رجلاً موزعين على إدارات الأمن العام والمرور والتحريات الجنائية وخفر السواحل (بثلاثة قوارب) والإطفاء وقسم البوليس السري (أمن سياسي).

٥ - بوليس لحج، ويبلغ تعداده ١١٠ أفراد موزعين على مجالات المرور والإطفاء والأمن العام.

من كل الأرقام الواردة آنفاً بخصوص تركيبة القوات المحلية في المحميات الشرقية والغربية وقوامها، يبدو واضحاً أن إجمالي تعداد تلك القوات بلغ ١٩١٥٦ فرداً. بل إن عدد القوات البريطانية في عدن (بعد نقل مقرها من الهند إلى عدن عام ١٩٤٨ غداة استقلال الهند) كان ٦٠ ألف جندي وضابط بريطاني، وبعد وصول ٤٠ ألف جندي وضابط من القوات المصرية إلى الشمال غداة قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، زادت وزارة الدفاع البريطانية عدد قواتها تلك إلى ٨٠ ألف جندي وضابط، ولم تكن بحاجة إلى قوات "مليونية" بحسب تخاريف هادي في حديثه إلى صحيفة عكاظ.

عملياً، ولدى بحثنا في الوثائق العسكرية لوزارتي الدفاع والمستعمرات البريطانية لم نقف على مستند واحد يؤكد مزاعم هادي أن ثمة وحدات عسكرية أو أمنية محلية (يمنية جنوبية) وصل عددها إلى مليون مجند كل أربع سنوات، كما لم نجد مستنداً واحداً يوضح حجم الموازنات المعتمدة لهذه الوحدات المهولة التي لم تكن المهام الدفاعية والأمنية المحلية تتطلب وجودها أصلاً، ناهيك عن أن عدد السكان القليل في عموم المحافظات الجنوبية آنذاك لم يكن قادراً على توفير مليون جندي كل أربع سنوات، علماً بأن عدد سكان الجنوب عشية الاستقلال كان لا يزيد عن مليون وثلاثمائة ألف، فيما بلغ عدد سكان الجنوب بعد استقلاله بثلاثة أعوام مليون وأربعمائة وخمسين ألف نسمة، وذلك وفقاً لنتائج أول إحصاء لتعداد السكان تم إجراؤه عام ١٩٧٠م بتمويل من الأمم المتحدة وهيئة الجنوب والخليج التابعة لوزارة الخارجية الكويتية - آنذاك.

إذاً، يتضح مما تقدم أن هادي كان يكذب عندما زعم أن الاستعمار البريطاني قام بتجنيد مليون جندي يتم تسريحهم وتجديدهم كل أربع سنوات، لكن هذا العميل المبتذل كان يكشف استعداده للتضحية بكرامة اليمنيين وبسيادة واستقلال اليمن عندما رحّب بإنشاء قواعد عسكرية سعودية وخليجية في اليمن، مشيراً إلى أن حكومته تستعد حاليّاً

لبناء جيش يصل قوامه إلى ٣.٧ مليون شخص، أي أكبر من جيوش مصر والسعودية ودول الخليج، في الوقت الذي لا تستطيع حكومته العميلة دفع رواتب الموظفين وصرف الموازنات التشغيلية للمؤسسات في المحافظات الجنوبية التي تسيطر عليها القوات السعودية والإماراتية!

حرص الرجل (هادي) في هذه المقابلة الصحفية على ممارسة ما يمكن وصفه بـ "فهلوة" غير مسبوقة في التاريخ السياسي والعسكري الحديث لليمن، حين قال إن حكومته تخطط لبناء جيش يصل قوامه إلى ثلاثة ملايين وسبعمائة ألف جندي، إذ أنه نسي (في المقابلة نفسها) ما قاله أو تناقض معه بعد ذلك بقوله إن لديه الآن ستة ملايين شاب جاهزين وقد تم تدريب مليون منهم، ويمكن أن تتعاقد معهم السعودية لحماية حدودها، مثلما كانت بريطانيا تتعاقد مع مليون جندي كل أربع سنوات! وتأكيداً لحالة الـ "فهلوة" تلك، يمكن الجزم يقيناً بأن هادي لم يكن فقط يكذب بامتياز، بل إنه كان ينسى ما قاله في سياق تلك المقابلة الصحفية أن ما يسمى الجيش الوطني التابع لحكومته العميلة أنجز خلال الأشهر الثلاثة الماضية تدريب (٨٠٠٠) ثمانية آلاف شاب مقاتل من محافظتي تعز ولحج.

القاعدة وداعش:

في المقابلة الصحفية ذاتها، يكمن تعارض آخر لكلام هادي مع حقائق الواقع، فهو يعترف بوجود القاعدة، لكنه يزعم - بكل وقاحة - أن داعش لا تنشط علناً في ظل الاحتلال السعودي الإماراتي[1]. ويتسق موقفه ذلك مع إنكار وجود داعش في عدن والجنوب المحتل، مع التحفظ السعودي على الصيغة التي تقدم بها المندوب الروسي في مجلس الأمن كشرط لموافقته على القرار ٢٢٦٦ لعام ٢٠١٦ بشأن تمديد ولاية فريق خبراء العقوبات لولاية جديدة تنتهي في ٢٦ فبراير ٢٠١٧م، حيث أعرب مجلس الأمن في ذلك القرار ولأول مرة عن القلق من الوجود المتزايد للجماعات المنتسبة لتنظيم الدولة الإسلامية المعروف باسم داعش، واحتمال نموها في المستقبل، بالإضافة إلى إعراب مجلس الأمن في ذلك القرار عن قلق المجتمع الدولي البالغ إزاء التهديدات الناشئة عن النقل غير المشروع للأسلحة وتكديسها وإساءة استعمالها وخطر وصولها إلى الجماعات الإرهابية. ناهيك عن

١- صحيفة عكاظ السعودية، ٢ مارس ٢٠١٦م.

إعراب مجلس الأمن في القرار ٢٢٦٦ لعام ٢٠١٦ عن القلق لخضوع بعض المناطق في اليمن لتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب، بينما كان المجلس في قراراته السابقة قبل العدوان السعودي على اليمن يُعرب ـ فقط ـ عن قلقه من نشاط تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب على الأراضي اليمنية.

كما يتسق ما جاء في حديث عبدربه منصور إلى صحيفة عكاظ مع الموقف السعودي الرسمي الذي أنكر فيه وزير الخارجية عادل الجبير في بعض أحاديثه الصحفية وجود داعش في المناطق الجنوبية التي تسيطر عليها قوات التحالف السعودي، كما يتسق أيضاً مع نفي عبدالملك المخلافي (وزير خارجية الحكومة العميلة) في حديثه إلى قناة (روسيا اليوم)، أي وجود لداعش في اليمن أو ما أسماها "المناطق المحررة"، زاعماً أن "وسائل إعلام الرئيس السابق والحوثي هي التي تروّج هذه الأنباء"!

بالنسبة لي شخصيّاً ولغيري من الباحثين في المخرجات السوداء لحرب صيف ١٩٩٤م "المشؤومة"، لا أستغرب ما قاله ويقوله هادي وبطانته من المنتصرين في تلك الحرب حول وجود الجماعات الإرهابية في عدن والجنوب المحتل. فقد كان هادي وغيره من العسكريين الذي هربوا إلى الشمال بعد ارتكابهم مجازر جماعية في عدن عقب أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م، عبارة عن أوراق أمنية يجري استخدامها في بعض الملفّات التي أدارها وأشرف عليها الجنرال الهارب علي محسن قبل الوحدة، بصفته راعيّاً للتطرف والإرهاب في اليمن، ووكيل "أنفار" لإرسال مقاتلين يمنيين وعرب للجهاد في أفغانستان ودول البلقان والشيشان خلال حقبة الحرب الباردة وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وتحت مسمّى (الأفغان العرب).

الاستقواء بالأجانب:

يتحدث هادي ـ دون خجل ـ عن استقوائه بالأجانب وبالضغوط والتدخلات الخارجية، حيث يتباهى في مقابلته الصحفية بأنه كان يستدعي السفير السعودي وبعض سفراء الدول العظمى ليلاً ونهاراً ليطلب منهم بيانات من وزراء خارجية الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي تُعلن تأييد هذه الدول لسلسلة القرارات الداخلية التي كان يتخذها، وهو ما ساعد في حقيقة الأمر على مصادرة سيادة واستقلال البلاد وإخضاعها للوصاية الأجنبية.

كما لم يخْفِ هادي حرصه على ابتزاز السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي ماليّاً

وسياسيّاً من خلال رفع فزّاعة الخطر الإيراني على أمن واستقرار بلدانهم، وتوظيف ذلك لمصلحة مشروعه الشخصي في مواصلة إنتاج الأزمات وتمديد بقائه في الحكم، حيث صرح بأنه قال للملك عبد الله بن عبدالعزيز أكثر من مرّة: "إن إيران لا يهمها أن تصبح دولة نووية، بقدر ما يهمها الوصول إلى باب المندب والبحر العربي وخليج عدن والعمق السعودي والخليجي"!

أكذوبة السيطرة على ٨٥% من الأراضي اليمنية:

كما هو معلوم لكثير من المتابعين، يصر هادي في تصريحاته على المبالغة في ما يسميها "الانتصارات الكبيرة" التي حققها العدوان السعودي على اليمن، وذلك بلا ريب يجسد مأزق الاتجاه السائد في السعودية حول عدم القدرة على تحقيق الأهداف السياسية والعسكرية لهذا العدوان الذي يتجاوز الآن العامين ونصف العام. ولعل ذلك يفسر ادعاء هادي أن حكومته العميلة تسيطر على ٨٥٪ من الأراضي اليمنية وضمنها العاصمة المؤقتة بحسب تعبيره. وإن كان قد عجز عن تقديم جواب مقنع للصحيفة عندما سألته عن سبب عدم عودة الحكومة والسفارات الخليجية والغربية إلى عدن طالما وأن حكومته تسيطر على٨٥٪ من أراضي اليمن!

واقع الحال أن القوات السعودية والإماراتية نجحت بالفعل في احتلال المحافظات الجنوبية البالغة التي تبلغ مساحتها ٣٤٧ ألف كيلومتر مربع، فيما يبلغ عدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة، وذلك بعد انسحاب الجيش واللجان الشعبية منها وتسليمها لفصائل الحراك الجنوبي وجماعات القاعدة وأنصار الشريعة وداعش والجماعات السلفية الجهادية.

المعروف أن المناطق الجنوبية تشكل ثلثي مساحة الجمهورية اليمنية، وتحتوي على مساحات واسعة من الجبال والصحاري والسواحل والرمال المتحركة، وتتميز بشحة المناطق الحضرية والزراعية ومصادر المياه، على العكس من المناطق الشمالية التي تبلغ مساحتها١٣٧ ألف كيلومتر مربع، وتتميز بغلبة المناطق الزراعية والحضرية التي جعلت من أراضيها الزراعية وسواحلها مراكز حضارية يكثر فيها السكان الذين يبلغ عددهم نحو٢١ مليون نسمة تقريباً. وعليه، فإن الزعم أن القوات السعودية والإماراتية تسيطر على ٨٥٪ من الأراضي اليمنية يتجاهل الحقائق الطبوغرافية والديمغرافية لمساحات الأرض وعدد السكان، ولا يعدو أن يكون مجرد تهريج إعلامي في سياق البحث عن نصر إعلامي لاغير.

في سياق متصل، اعترف هادي بعجز جيوش الاحتلال عن ضبط الأمن وتوفير الخدمات في المناطق المحتلة على الرغم من قيام الحكومتين السعودية والإماراتية باستئجار عدة آلاف من جنود الجنجويد وبلاك ووتر وعصابات تهريب المخدرات في كولومبيا لضبط الأمن في الجنوب المحتل، والقتال في "مقاولة" دولية تحت مسمى (تحرير تعز)!

كما لم يقدم هادي تبريراً مقنعاً لتزايد الفوضى والانفلات الأمني، حيث تعاني مدينة عدن وسائر مناطق الجنوب المحتل من انفلات أمني وانتشار للفوضى وتدهور حاد في مجال واسع من الخدمات الضرورية التي يحتاجها المواطنون، وفي مقدمتها خدمات التعليم والصحة والاتصالات والمياه والكهرباء والنظافة والمشتقات النفطية والرواتب والمعاشات والإعانات الاجتماعية والإنسانية.